



الدورة العاشرة

نيويورك، ١٢ - ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

تقرير المحكمة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام*

أولا- مقدمة

١- في دورتها الحادية عشرة، سجلت لجنة الميزانية والمالية (فيما يلي "اللجنة") توصية المراجع الخارجي للحسابات بأن تتخذ جمعية الدول الأعضاء (فيما يلي "الجمعية") القرار اللازم لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووضع استراتيجية لتنفيذها^١، وأوصت اللجنة بأن تقدم إليها المحكمة تقريراً عن خطة المشروع والخطوات المقبلة لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك الآثار المالية والتعديلات اللازم إدخالها على النظام المالي والقواعد المالية. كما اقترحت اللجنة بأن يكون التاريخ المستهدف للتنفيذ بالمحكمة هو عام ٢٠١١ أو عام ٢٠١٢.

٢- واستجابة لطلب اللجنة، قدمت المحكمة توجيهات حول الآثار المترتبة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إضافة إلى خطة مفصلة للمشروع وميزانية تقديرية للأعوام ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤^٢، ورأت اللجنة أن بإمكان المحكمة أن توجّل بكل أمان مسألة التنفيذ بغية تقييم نتائج تنفيذ النظام في المنظمات الأخرى، وطلبت من المحكمة أن تقدم تقريراً محدّثاً عن تقييمها^٣.

٣- وفي تقريرها إلى الدورة الرابعة عشرة للجنة، قيّمت المحكمة تجارب المنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأحاطت اللجنة علماً ببعض الآثار والمعالم الرئيسية لاعتماد هذه المعايير^٤. وقد نظرت اللجنة في التقرير وأوصت بأن تراجع المحكمة تقديرها لمصاريف تنفيذ المعايير

* صدر سابقاً بوصفه الوثيقة CBF/16/3.

١ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة السابعة، لاهاي،

١٤-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، (ICC-ASP/7/20) المجلد الثاني، الجزء ب.٢، الفقرة ١٧.

٢ المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

٣ ICC-ASP/8/26.

٤ الوثائق الرسمية... الدورة الثامنة... ٢٠٠٩ (ICC-ASP/8/20)، المجلد الثاني، الجزء ب.٢، الفقرة ١٣.

٥ ICC-ASP/9/3.

المحاسبية الدولية للقطاع العام بعد تعميق النظر في تجارب المنظمات الأخرى، وأن تقدم تقريراً أكثر شمولية يتضمن اقتراح جدول زمني يُرفق بميزانيته المقترحة^٦.

٤- وفي دورتها الخامسة عشرة، نظرت اللجنة في تقرير المحكمة عن جدولها الزمني وميزانيته المقترحين لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام^٧ وأوصت بإضافة اعتماد يبلغ قدره ٣٣٢.٦٠٠ يورو إلى ميزانية البرنامج المقترحة للعام ٢٠١١ للتمكن من الشروع في تنفيذ هذه المعايير^٨. كما أوصت اللجنة بأن تضع المحكمة خطة إجمالية للتنفيذ، بما في ذلك تحديد أجزاء النظام المالي و القواعد المالية التي قد تتطلب التعديل، وأن تقدم إليها تقريراً عن ذلك خلال دورتها التالية^٩.

٥- وفي التقرير الحالي، تضع المحكمة الخطوط العريضة لمجهوداتها والمبادرات المتخذة للتقدم بالمشروع حسب الجدول الزمني المقترح للتنفيذ^{١٠}.

ثانياً- التطورات الحديثة

٦- لقد أصبحت المحكمة عضواً بصفة ملاحظ في فريق العمل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وستسمح صفة الملاحظ بالمشاركة في اجتماعات فريق العمل والتسجيل بموقعه الشبكي والوصول إلى كل المستندات والمراسلات و المواد التدريبية الصادرة عنه.

٧- كما اتصلت المحكمة بمنظمات مماثلة أخرى في هولندا وغيرها لتستفيد من تجاربها في الاعتماد المبكر للمعايير المحاسبية الدولية. وتشمل المجالات التي يمكن فيها لمثل هذه الاتصالات أن تفيد المحكمة تخفيض النفقات و تبادل المعارف والتدريب و المواد التدريبية و تعديل أنظمة تخطيط الموارد في المؤسسة وانسجام السياسات المحاسبية والتنسيق مع مجالس المراقبة.

٨- اختارت المحكمة أن تشرع في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ابتداءً من ١ تموز/يوليو ٢٠١١، وهو ما سيمكنها من تعميق النظر في الأثر التنظيمي والقيام بالاستثمار التحضيري الضروري، والاستفادة من التجارب السابقة في اعتماد هذه المعايير.

٩- لقد سبق الإعلان عن شغور وظيفة منسق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو منصب برتبة ف-٤. ويرتقب أن يتم توظيف مرشح مناسب قبل منتصف ٢٠١١. ويُشجّع على التقديم المرشحون من موظفي المنظمات التابعة للأمم المتحدة والقطاع الخاص ذوي التجربة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. كما أنه يمكن النظر في ترشيحات ذوي الخبرة من موظفي الأمم المتحدة على أساس التعيين المؤقت. فبدون رئيس فريق مناسب في المنصب، فإن أخطاراً حقيقية تحدق بتنفيذ المشروع ككل. زيادة على ذلك، سيتم أيضاً

٦ الوثائق الرسمية... الدورة التاسعة... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء باء.١، الفقرة ٤٢.

٧ ICC-ASP/9/18.

٨ الوثائق الرسمية... الدورة التاسعة... ٢٠١٠ (ICC-ASP/9/20)، المجلد الثاني، الجزء باء.٢، الفقرة ٦٤.

٩ المرجع نفسه، الفقرة ٦٥.

١٠ ICC-ASP/9/18.

تعيين موظفين من فئة الخدمات العامة والرتب الأخرى ليصبحا فريق الدعم المباشر للمشروع. ولدى تنصيب منسق المشروع، ستبدل الجهود للإسراع بتعيين موظف معاون برتبة ف-٢. وسيكون منسق المعايير المحاسبية الدولية مسؤولاً عن وضع خطة شمولية أكثر تفصيلاً لتنفيذ المشروع، بما في ذلك الإشارة إلى المعالم الرئيسية فيها.

١٠- أُجريت مشاورات مع المراجع الخارجي للحسابات حول المشاكل المتعلقة بالانتقال من نظام المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المعتمد حالياً من طرف المحكمة إلى نظام مطابق للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتم الاتفاق على أن أحسن طريق للتقدم هو الشروع في تنفيذ سياسات وإجراءات محاسبية تطابق كلاً من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وذلك بأثر آني. كما أن هذا يتطابق مع آخر تعديل للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، الذي يقر بأن مثل هذه الجهود سيتم تشجيعها واعتبارها مطابقة لهذه المعايير. وهناك جهود تُبذل للحصول على توجيهات لجنة مراجعة حسابات المحكمة، فيما سيتم بانتظام إحاطة اللجنة علماً بالتقدم المحرز في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وأية مشاكل طارئة.

ثالثاً- الجدول الزمني للتنفيذ

١١- يبين الجدول أدناه سير التنفيذ وأبرز معالمه للعامين ٢٠١٠ و ٢٠١١. وتتطابق الخطة مع الإطار الزمني الأصلي لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المقترح في تقرير المحكمة الأخير المقدم إلى اللجنة حول هذه المعايير.

الجدول ١: خطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في ٢٠١١ والوضع القائم في ٢٠١٠

المهمة	٢٠١٠	٢٠١١
تقديم مقترح المعايير المحاسبية الدولية والميزانية إلى لجنة الميزانية و المالية	✓	
موافقة الجمعية على ميزانية ٢٠١١	✓	
إعداد اختصاصات منسق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية	✓	
إعداد اختصاصات موظفي فريق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية	✓	
الإعلان عن شغور وظيفة منسق المشروع	✓	
مطابقة الوظائف الشاغرة مع قائمة المرشحين لوظائف فريق المشروع	✓	
عضوية المحكمة بفرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	✓	
تحضير الخطة الأولية للمشروع	✓	
إعداد خطة التدريب لتنفيذ للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		
وضع مواد التدريب للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		
مراجعة بيان الحسابات والسياسات الحالية من أجل صياغة التعديلات الضرورية		
إعداد تحليل مفصل للثغرات		
قيام الخبراء الاستشاريين أصحاب الخبرة في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وفي نظام المعلومات المتكامل (ساب) بمراجعة وإعداد مخطط لوحات البرنامج الحاسوبي المتعلق بإدارة الأصول، وذلك بالتعاون مع موظفي المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة		
مراجعة المحاسبة المتعلقة بمستحقات الموظفين لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية		
قيام الخبراء الاستشاريين أصحاب الخبرة في هذه المعايير وفي نظام المعلومات المتكامل (ساب)، بالتعاون مع موظفي المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة، بتكييف وحدتي البرنامج الحاسوبي القائمتين بالتعلقين بالمشتريات والمحاسبة تبعاً لاحتياجات المحكمة بغية دمج نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل		
إعداد قوائم التجهيزات والمخزونات الحالية بالمقر وفي الميدان		
حضور اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المنفذة لهذه المعايير لدوام الاطلاع على الدروس المستفادة		
التشاور مع مراجعي الحسابات بشأن التطبيقات المختلفة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السياسات والإجراءات المالية	✓	

رابعاً- أثر وتحليل ثغرات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١٢- سي طرح تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تحديات كبرى ستتطلب استثماراً هاماً في الموظفين والاتصالات والتدريب وأنظمة المعلومات^{١١}. ولهذا الغرض، تم بذل جهود أولى على نطاق واسع من أجل تحديد الأثر المحتمل لتنفيذ هذه المعايير على المحكمة والتعرف على الثغرات فيما يخص شروط الامتثال لها ارتباطاً بالوضع الحالي بالمحكمة. وفيما يلي تحليل للأثر المحتمل.

ألف- الأثر على قضايا المحاسبة

١٣- سيقضي تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تمثل السياسات المحاسبية للمعايير ذات الصلة، وهذه العملية مرحلة رئيسية في أي خطة تنفيذ، ستتطلب من المحكمة إجراء تقييم منهجي

لأساليب عملها والنظر في مدى ملاءمة المعالجات المحاسبية القائمة والتعرف فيها على ما يحتاج التعديل.

١٤- فيما يخص القضايا المتعلقة بمعرفة مداخيل ومصروفات وأصول والتزامات المحكمة، توجد إشارات إلى أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد تكون لها الآثار التالية:

(أ) ينتج جزء هام من مداخيل المحكمة بخصوص الصندوق العام عن الاشتراكات المقررة ولا يُحتمل أن يتأثر بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، وسيتم التعرف على المداخيل الأخرى عند أجل استحقاقها للمحكمة بدلا من وقت التوصل بها.

(ب) لن يتم تسجيل المصروفات عند تخصيصها، بل سيتم بدلا عن ذلك استحقاقها عند التوصل بالسلع والخدمات. وسيطلب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية من المحكمة مطابقة استخدام الموارد مع فترات عملها، ومن المحتمل أن يكون لهذا التغيير أثر كبير على أشكال المصروفات. فمثلا، لن يتم إدخال نفقات الممتلكات والمباني والتجهيزات على حالها عند اقتنائها. وبدل ذلك، سيتم رسمتها وخفض قيمتها بموازاة استهلاكها على مدى عمرها الافتراضي. ويرجح أن يكون ذلك ذا أهمية بخصوص رسملة التكاليف المتعلقة بالمباني الجديدة للمحكمة، إذ سيوفر قياسا أكثر دقة سيساعد على تقييم تكاليف المحاكمات.

(ج) سيكون للتغيير في سياسة تحديد المصروفات أثر على الالتزامات أيضا، حيث لن تُبلغ البيانات المالية بالالتزامات غير المصفاة، بل ستشمل فقط المستحقات التي تم تسليم السلع والخدمات المتعلقة بها دون ضرورة أن يكون الأداء عنها قد تم بعد. وتعمل المحكمة حاليا على تأمين الحاجيات فيما يخص بعض التزامات نهاية الخدمة، ومن بينها تكاليف منح الإعادة إلى الوطن. كما سيتم شمل التزامات أخرى مثل تكاليف استحقاق الإجازات المتراكمة للموظفين. وسيلزم الإبلاغ التام عن كل هذه الالتزامات في بيان الوضع المالي وستتطلب أدلة أكثر تفصيلا لمساندتها. ونتيجة لذلك، ستوفر المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قياسا أكثر دقة للالتزامات المحكمة. كما سيلزم إنجاز إقرارات مالية إضافية للإبلاغ عن أية معاملات مع الأطراف المرتبطة، بما في ذلك مجموع أجور كبار الموظفين الإداريين.

باء- الأثر على النظام المالي والقواعد المالية

١٥- سيؤثر تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على عدد من أحكام النظام المالي والقواعد المالية الحاليين للمحكمة وسيلزم بالتالي تغييرها. ومع ذلك، فأن بعض المعايير فقط هي التي سيكون لها أثر مباشر على النظام المالي والقواعد المالية، وقد تم تحديدها أسفله. فالمعايير التي سيكون لها أهم الأثر هي:

المعيار ١ - تقديم البيانات المالية

المعيار ٢ - السياسات المحاسبية

المعيار ٣ - آثار التغيرات في أسعار صرف العملات

المعيار ٤ - البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

- المعيار ٥ - عائدات معاملات الصرف
 المعيار ٦ - قوائم المخزون
 المعيار ٧ - عقود الإيجار
 المعيار ٨ - الممتلكات والمباني والتجهيزات
 المعيار ٩ - التقارير القطاعية
 المعيار ١٠ - كشف الأطراف المرتبطة
 المعيار ١١ - عائدات المعاملات غير المتعلقة بصرف العملات
 المعيار ١٢ - تقديم معلومات عن الميزانية في البيانات المالية
 المعيار ١٣ - مستحقات الموظفين
 المعيار ١٤ - الأصول غير الملموسة

١٦- وعلى سبيل المثال، سيؤثر المعيار ٤ (آثار التغيرات في أسعار صرف العملات) على القاعدتين الماليين ١٠٥-٢ و ١١١-٥(ج)، وسيؤثر المعيار ١٢ (قوائم المخزون) على القاعدة ١١٠-٦ والمادة ٨. وحسب النظام المعتمد حاليا بالمحكمة وفي إطار القاعدة ١١٠-٦ والمادة ٨، يتم تحديد المصروف عند نقطة إصدار أمر الشراء، وهو ما يسبب تسجيل التزام غير مصفى. وبذلك يُسجّل الالتزام قبل استلام السلع أو البضائع المرتبطة به، وهذا يعني عمليا أنه يُبلغ عن النوايا وكأنها نُفّذت. غير أن القاعدة المالية ١٠٨-٥(ب) تنص على أن المدفوعات تسجل في الحسابات عند أدائها. ومن جهة أخرى، لا يسمح المعيار ١٢ بتحديد المصروفات إلا بعد حصول الاستلام فعليا، كما يستلزم رسملة المخزون (عند الاقتناء) وكشفه بقيمة ملائمة. وسيتم نقل المخزون إلى المصروفات كلما رُفعت عنه الحيابة من أجل استخدامه.

١٧- سيسمح المعيار ١٢ بمراقبة أفضل لقوائم المخزونات لكنه سيتطلب جهودا إضافية للقيام بعمليات عد المواد للتعرف على قيمتها الحالية قبل الإبلاغ، كما سيستلزم إنشاء بنيات لتتبع المصروفات وتسجيلها في الوقت المناسب.

١٨- في هذه المرحلة المبكرة، لا يمكن تحديد جميع القضايا ذات الأثر على النظام المالي والقواعد المالية للمحكمة. وستقوم المحكمة بتجميع قائمة متكاملة للتغيرات اللازمة بموازاة سير التنفيذ، غير أنه يمكن الإشارة منذ الآن إلى الوثيقة^{١٢} الصادرة عن فريق العمل المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، والتي أيدتها شبكة المالية والميزانية في اجتماعها بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. في هذه الوثيقة، يضع فريق العمل الخطوط العريضة لأهم آثار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية على الحسابات والبيانات المالية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة في المنظمات المشاركة.

خامسا- الأثر على قضايا الميزانية

١٩- ينص المعيار ٢٤ (تقديم معلومات عن الميزانية في البيانات المالية) على إجبارية تبين مبالغ الميزانية قبالة المعطيات المحاسبية. وهناك اختيران متاحان عند الانتقال من المحاسبة على أساس نقدي إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق:

(أ) بما أنه سيستمر تقديم المعلومات عن ميزانية المحكمة (مراقبة تنفيذ الميزانية المعتمدة) على أساس نقدي، فإن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد يؤدي إلى انفصال واضح بين الحسابات والمعطيات المالية، إلا إذا تمت إقامة أنظمة مناسبة؛ كما أنه

(ب) من أجل التطبيق التام لمبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق على كل من الميزانية والحسابات العامة، ستتطبق موازنة الميزانية مع استحقاقاتها والتزاماتها التي تم إثباتها على مدى السنة المالية، بغض النظر عن المبالغ التي تم صرفها أو تحصيلها.

سادسا- الأثر على أنظمة تخطيط الموارد في المؤسسة

٢٠- على الرغم من أن عددا من أوجه البيانات المالية ستتأثر بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن برنامج المحاسبة المتوفر الذي تستخدمه المحكمة حاليا، و المسمى نظام المعلومات المتكامل (ساب)، سيكون كافيا بزيادة بعض الوحدات الإضافية وتعديل الوظائف المتوفرة. ففي هذه المرحلة، لا يبدو أن المحكمة ستحتاج إصلاحا جذريا لنظامها المحاسبي الحالي.

ألف- الأثر على إدارة الأصول

٢١- ستستلزم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام برمجيات ملائمة لدعم إدارة أصول المحكمة في إنجاز تقارير مالية مطابقة لما ينص عليه المعيار ١٧ (المتلكات والمباني والتجهيزات) والمعيار ١ (تقديم البيانات المالية) والمعيار ١٢ (قوائم المخزون) والمعيار ٣١ (الأصول غير الملموسة).

٢٢- لا تتوفر المحكمة على نسخة سابقة لوحدة إدارة الأصول التي تم إدماجها مع نظام المعلومات المتكامل (ساب) الذي اقتنته المحكمة منذ بضع سنوات. لكن المخطط الموجود، الذي يعود إلى العام ٢٠٠٥، لم يكتب مع وضع اعتبار لمستلزمات مطابقة المعايير المحاسبية الدولية، ولذلك تعين مراجعته وإعادة تقييم ملاءمته. وسيلزم اقتناء وحدة لنظام المعلومات المتكامل (ساب) لإدارة مختلف فئات الأصول، بما في ذلك الأصول الثابتة وقوائم المخزون. وينبغي أن تكون لمثل هذا النظام القدرة والخبرة في التعرف على استهلاك القيمة مع وظائف سهلة الاستعمال وأن يوفر أداء سريعا يُعوّل عليه وأمن البيانات. كما أنه ستلزم إعادة تشكيل مخطط (ساب) الحالي حتى يتوافق مع تنفيذ وحدة (ساب) لإدارة الأصول.

باء- الأثر على نظام (ساب) الحالي

٢٣- كما أشار إلى ذلك مراجع الحسابات الخارجي في تقريره لعام ٢٠٠٩، فإن نظام (ساب) الحالي سيستلزم التكيف والتحديث من أجل أخذ تغييرات ممارسة الحسابات طبقا للمعايير المحاسبية الدولية بعين الاعتبار. فمثلا، كثيرا ما يختلف تاريخ المعاملة عن تاريخ التسليم، كما تختلف طريقة معالجتهما

الحسابية من نظام إلى آخر. وهكذا فإن توقيع عقد ما لن يكون له أي أثر محاسبي، وستكون الإشارة المحاسبية الوحيدة هي تاريخ التسليم أو أداء الخدمة التي تم شراؤها بدلا من تاريخ تخصيص أموال من الميزانية. وسيصبح التوصل بطلب الأداء هو الحدث الرئيسي ولن يعود الأمر يتعلق بتصفية أموال مخصصة بل بتسجيل كل حدث بعد حصوله بالفعل. كل هذه الشروط والمعاملات ستحدث ثغرات سيلزم العمل على اتساقها مع وحدات نظام (ساب) الحالية من أجل التوصل إلى نظام متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٤- خلال عام ٢٠١١، سيتم التحضير لتنفيذ وحدة لإدارة الأصول متناسقة مع نظام المعلومات المتكامل (ساب). وسيعني هذا مراجعة مخططات إدارة الأصول المتوفرة من أجل:

(أ) تأكيد صلاحية ما توصل إليه مخطط إدارة الأصول الذي أجري عام ٢٠٠٥؛

(ب) إنجاز تحليل ثغرات المخطط المقترح لمطابقته مع المعايير المحاسبية الدولية؛

(ج) تأكيد صلاحية برنامج إدارة الأصول الحالي في نظام المعلومات المتكامل (ساب)؛

(د) و إنجاز تحليل ثغرات عن مدى ملاءمة البرامج حسب النموذج المطابق للمعايير المحاسبية الدولية.

جيم- الأثر على إعادة تقييم الأصول والالتزامات

٢٥- خلال عام ٢٠١٢، سيتم إنجاز تقييم شامل لكل الأصول بقيمتها المناسبة، كما سيتم تشكيل وحدة إدارة الأصول في نظام المعلومات المتكامل (ساب) حسب مخطط المعايير المحاسبية الدولية الموافق عليه باستخدام النماذج الاعتيادية لهذه المعايير في استهلاك الأصول على أساس منهج الاستهلاك في خط مستقيم. وسيتم تحمل بعض التكاليف الإضافية من أجل توفير تقييمات مُنصّفة لأصول المحكمة التي سبق شطب قيدها تماما من دفاتر حساباتها. كما سيلزم أيضا مراجعة عقود استئجار المحكمة لضمان موافقتها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (المعيار ١٣).

٢٦- قد تكون هناك أيضا حاجة لإعادة تقييم الالتزامات ذات الصلة بمعاشات القضاة بواسطة مقومين اكنواريين مرخصين.

دال- الأثر على تقديم البيانات المالية

٢٧- سيتطلب مجال تقديم البيانات المالية تعديلات واسعة النطاق سيتم الشروع فيها خلال السنوات التالية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وحسب هذه المعايير، فإنه يجب الاعتراف بأي حدث يؤثر على ثروة الكيان المصدر للبيانات المالية وقت حصوله. أما حسب الطرق التقليدية للمحاسبة على أساس النقدية، فإنه لا يلزم تسجيل المصاريف والمداحيل في الفترة التي ترتبط بها، بل يتم تسجيل مجموع المصاريف والمداحيل، إضافة إلى المصروفات من رأس المال، في سنة شراء الأصول أو التخلص منها. وزيادة على ذلك، فإن الحسابات على أساس النقدية لا تعترف بالأصول والالتزامات بشكل تام. وعلى عكس هذا، فإن المحاسبة على أساس الاستحقاق تقوم بقياس أداء الكيان ووضعته المالية عن طريق الاعتراف بالأحداث الاقتصادية وقت إجراء المعاملات (بدلا من وقت القيام بالأداءات). ونتيجة

لذلك، فإن البيانات المالية التي يتم إعدادها على أساس الاستحقاق ستقدم معلومات عن عناصر مثل الموارد الموجودة تحت تصرف الكيان المصدر للبيانات المالية وتكاليف عملياتها (تكاليف توفير البضائع والخدمات) والتدفقات النقدية ومعلومات نقدية مفيدة أخرى عن أدائها ومناعتها المالية.

سابعا- استراتيجية التنفيذ

٢٨- سيقوم مجلس تنسيق المحكمة بدور القيادة الاستراتيجية والسياسية، كما سيتم الترتيب لهيئة داخلية أو خارجية أو كليهما للإشراف والاستشارة، بما في ذلك لجنة مراجعة الحسابات، إضافة إلى مدير المشروع وفريق المشروع (الذي سيقوم بعمل التنفيذ المفصل). ويجب أن يتلقى فريق المشروع عموماً دعم فرق عمل معينة تتكون من مديريين رئيسيين من كل القطاعات الوظيفية ذات الصلة، تسند إليهم مهمة توفير الخبرة التقنية على أساس نشاطات التنفيذ بالمحكمة.

ألف- استراتيجية الاتصال

٢٩- ستكون استراتيجية الاتصال، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، حاسمة في التنفيذ الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكلما تطور وتقدم تنفيذ المحكمة للمشروع، ستخبر المحكمة الجهات المعنية بواسطة تقارير مرحلية منتظمة. وستشمل أنشطة الاتصال الأساسية ما يلي:

(أ) المحافظة على منهج سياسي مستقر على نطاق المنظومة؛

(ب) دعم فريق المشروع بالمحكمة بواسطة الاجتماعات؛

(ج) رصد أنشطة مجلس المعايير المحاسبية الدولية من أجل تحديث ونشر المعلومات ذات

الصلة؛

(د) تطوير الإطارات وأدوات العمل لدعم أسلوب متناسق لمعالجة التنفيذ في تنوع؛

(هـ) ضمان الدعم المخصص من طرف فريق العمل التابع للأمم المتحدة حول مختلف

قضايا سياسة وتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛

(و) ودعم أنشطة الاتصال وتبادل المعرفة.

باء- استراتيجية تدريب الموظفين

٣٠- ستُسند إلى منسق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية مسؤولية وضع خطة شمولية ومفصلة لتدريب الموظفين، إضافة إلى المواد التدريبية المناسبة. وسيدعم التدريب بموارد خارجية وداخلية تشكل من محترفي المالية تكون مهمتهم توفير الخبرة التقنية.

٣١- سيُجرى الاتصال بالمنظمات التابعة للأمم المتحدة التي سبق لها أن أشارت إلى أنها أنتجت مواد للتوجيه أو التدريب لتحديد مدى ملاءمة هذه المواد واستعداد المنظمات لتوفيرها. وإن تظافر الجهود مع المنظمات التي أعتدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مثل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قصد تبادل المواد التدريبية الأساسية، سيتم استخدام الموارد الداخلية أو المتعاقد عليها.

٣٢- ستكون المواد التدريبية على شكل وحدات وستتيح خيارات في طرق بديلة للتلقين (إما عن طريق مدربين أو اعتماداً على الحواسيب). وسيسمح هذا للمحكمة بتقديم التدريب بطريقة مرنة استجابة لحاجياتها الخاصة.

الجدول ٢: البرنامج المقترح للتدريب

الدورة التدريبية على نطاق منظومة الأمم المتحدة حول تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام		
المستوى	رقم الوحدة*	إسم الوحدة التدريبية حول المعايير المحاسبية الدولية
	CBT-١	١- التوجه إلى المعايير المحاسبية الدولية
تمهيدية	CBT-٢	٢- المحاسبة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية الدولية - المبادئ الأساسية
	ILT-٢	٣- المحاسبة على أساس الاستحقاق في إطار المعايير المحاسبية الدولية - ما وراء المبادئ الأساسية
	CBT-٣	٤- المحاسبة المتعلقة بالمتعلقات والمباني والتجهيزات
	CBT-٤	٥- المحاسبة المتعلقة بالمخزونات
المستوى التشغيلي	CBT-٥	٦- المحاسبة المتعلقة بمستحقات الموظفين - المبادئ الأساسية
المستوى التخصصي	ILT-٥	٧- المحاسبة المتعلقة بمستحقات الموظفين - ما وراء المبادئ الأساسية
	CBT-٦	٨- المحاسبة المتعلقة بالإيجارات
	CBT-٧	٩- المحاسبة المتعلقة بالاحتياطيات والالتزامات والأصول المتعلقة بالطوارئ
	ILT-٨	١٠- المحاسبة المتعلقة بالموجودات غير الملموسة
المستوى التشغيلي	ILT-٩	١١- المحاسبة المتعلقة بالأدوات المالية
	ILT-١٠	١٢- المواضيع المتقدمة في التقارير المالية
المستوى التخصصي	ILT-١١	١٣- إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق

*تتكون الحلقة الحلقية التدريبية من ٧ دورات تدريبية بالوسائل الإلكترونية و ١١ دورة بحضور المدربين. وقد تم إنجاز ١٨ دورة تدريبية في المجموع

جيم- استراتيجية تعديل وتحسين نظام المعلومات المتكامل (ساب) الحاليين

٣٣- من أجل ضمان تمكن الموظفين من الوصول إلى بيانات مالية ومحاسبية عالية الجودة، تحتاج المحكمة إلى تحسين كيفية اشتغال نظام المعلومات المتكامل الحالية في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتطوير الهيكل الجديد. وسيكون هذا التحسين ذا أولوية في عام ٢٠١٢ ويستمر على ذلك في ٢٠١٣.

الجدول ٣: الجدول الزمني المقترح لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

المهمة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
قيام خبراء استشاريين أصحاب خبرة في المعايير المحاسبية وفي نظام المعلومات المتكامل (ساب) بتكليف وحدات البرنامج الحاسوبي المتعلقة بالأصول الثابتة المخزونات ودفع الأستاذ العام، بالتعاون مع موظفي المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة.			✓			
قيام خبراء استشاريين ماليين بمراجعة المحاسبة المتعلقة بمسحقات الموظفين لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية.			✓			
قيام الخبراء الاستشاريين أصحاب الخبرة في هذه المعايير وفي نظام المعلومات المتكامل (ساب)، بالتعاون مع موظفي المشتريات وتكنولوجيا المعلومات والمحاسبة، بتكليف وحدتي البرنامج الحاسوبي القائمتين المتعلقةتين بالمشتريات والمحاسبة تبعاً لاحتياجات المحكمة بغية دمج نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل.			✓			
إعداد خطة تنفيذ تفصيلية بشأن الأصول الرأسمالية والمخزون.			✓			
حضور اجتماعات هيئات الأمم المتحدة المنفذة لهذه المعايير لدوام الاطلاع على الدروس المستفادة.	✓	✓	✓	✓		
التشاور مع مراجعي الحسابات بشأن التطبيقات المختلفة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في السياسات والاجراءات المالية.			✓	✓		
تناول آثار تنفيذ هذه المعايير على الميزانية بحيث تشمل هذه الآثار الميزانية الرأسمالية وقضايا الميزانية التشغيلية والحاجة إما إلى استخدام أساس مشترك للمحاسبة بين الميزانية والبيانات المالية أو إلى التوفيق بينهما.			✓			
وضع التغييرات المطلوبة في النظام المالي والقواعد المالية في صيغتها النهائية وتقديمها إلى اللجنة قصد الموافقة عليها.			✓			
البدء في التنفيذ باتباع نهج مرحلي عن طريق البدء في المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل فيما يتعلق بمشتريات السلع والخدمات.			✓			
القيام على نحو كامل بوضع واختبار وتقييم العمليات والسياسات وأدلة التطبيق الجديد وغيرها من أشكال التوجيه الإجرائي الجديدة.			✓			
تنفيذ السياسات والإجراءات المحاسبية الجديدة بما يشمل تضمين البيانات المالية كلاً من الأصول الثابتة واستهلاك الأصول والمخزون واستحقاقات الإجازات واستحقاقات بعد الخدمة.			✓			
تنفيذ الإجراءات الجديدة المتعلقة بالميزانية والمقرر في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣.			✓	✓		
التطبيق المحي بجميع جوانب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.			✓			
إعداد بيانات مالية للسنة المالية ٢٠١٣ تمثل لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.			✓			
مراجعة الأرصدة الافتتاحية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.			✓			

ثامنا- التحديات الكبرى

٣٤- قد تفرض التأخيرات في خطط التنفيذ والمعالم الرئيسية مراجعة الإطار الزمني للمشروع. فمثلا، يخضع توظيف منسق مشروع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية وغيره من موظفي فريق المشروع إلى عوامل خارجية قد تؤثر على برنامج التنفيذ.

٣٥- ستؤدي تغييرات النظام المالي والقواعد المالية إلى إجراءات طويلة الأمد لمراجعتها والموافقة عليها من طرف الجمعية. ويجب التوصل إلى الإجماع بين الأطراف المعنية بخصوص التغيير في السياسات المحاسبية وأساليب العمل. كما سيلزم تماشيا مع ذلك تقوية القدرة على رصد المعالم الرئيسية للمشروع وسرعة القيام بالأعمال التصحيحية عند الاقتضاء.

٣٦- تتسم إدارة التغيير بكونها مسألة هامة أخرى، وسيكون دعم كبار الموظفين الإداريين وهيئات الإشراف حاسما في نجاح المشروع.

٣٧- سيؤدي تطبيق مبدأ الاستحقاق على الحسابات العامة فقط، بينما يبقى تنفيذ الميزانية خاضعا لمبدأ النقدية، إلى نظام "مزدوج" بحيث يتعين القيام بتسوية على أساس سنوي، ويتم نشرها في هوامش على البيانات المالية واعتمادها من طرف مراجع الحسابات. وإن أحد التحديات الرئيسية لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هو مطابقة معلومات البيانات المالية للميزانيات، وهي ممارسة قد تساعد على تقييم أفضل لأداء المنظمة المصدرة لهذه البيانات. وستطلب هذا تسويات سنوية (أو فصلية) واضحة لبيانات الميزانية والبيانات المالية.

تاسعا- ميزانية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٣٨- يبين الجدول ٤ أدناه التكاليف الموافق عليها من طرف الجمعية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالمحكمة خلال العام الحالي والمصاريف المتوقعة في الأعوام المقبلة. ولا يوجد تغيير في الميزانية عموما أو في الاعتمادات السنوية. وقد أحدثت بعض التعديلات الطفيفة لإعادة نشر الأرصدية بين مخرجات معينة على أساس التجربة المكتسبة إلى حد الآن.

الجدول ٤ : المصاريف السنوية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص الموافق عليها والمتوقعة

السنة المتوقعة للإنفاق					المبلغ باليورو	البند
٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١		
الموارد من الموظفين:						
			٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لمراجعة السياسات
		٦٢.٧٠٠	٨٢.٧٠٠		١٤٥.٤٠٠	الخبراء الاستشاريون ذوو الخبرة في نظام ساب وتكييف هذا النظام
		١٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠	١٥.٠٠٠	٤٥.٠٠٠	رسوم العضوية بفريق العمل التابع لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٩.٣٥٠	١٩.٣٥٠	٥٥.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٥١.٣٥٠	٢٠٥.٠٥٠	التعديلات على التقارير النظامية القائمة
١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠			٤٠.٠٠٠	الطبع والمنشورات
٢٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	التغييرات في نظام الموارد من الموظفين والاعتراف بأساليب العمل
	١٢٨.٧٠٠	١٢٨.٧٠٠	١٢٨.٧٠٠	٦٤.٣٥٠	٤٥٠.٤٥٠	منسق المشروع برتبة ف-٤ (أربع سنوات)
	٢٤.٨٥٠	٨٩.٢٠٠	٨٩.٢٠٠	٢٩.٦٠٠	٢٣٢.٨٥٠	مساعد للمعايير والنظم المتعلقة بالمشروع برتبة ف-٢ (ثلاث سنوات ونصف)
	٦٧.٣٠٠	١٣٤.٦٠٠	١٣٤.٦٠٠	٦٧.٣٠٠	٤٠٣.٨٠٠	مساعد للمشروع من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى (ثلاث سنوات ونصف)
التدريب:						
		٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	٩٠.٠٠٠	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام المعلومات المتكامل (ساب)
السفر:						
	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	الشبكات التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين ونظام ساب
٦٤.٣٥٠	٢٨٥.٢٠٠	٦٠٠.٢٠٠	٦٣٥.٢٠٠	٣٣٢.٦٠٠	١.٩١٧.٥٥٠	المجموع التقديري (بالیورو)

عاشرا - خاتمة

٣٩- تشير المحكمة إلى أن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيكون عملية كبرى ستستلزم إجراء تغييرات في النظام المالي والقواعد المالية واستثمارا هاما في إدارة إدخاها إلى المحكمة، بما في ذلك تدريب الموظفين وتطوير المبادئ التوجيهية المناسبة وحل قضايا المحاسبة وأنظمة تكنولوجيا المعلومات.

٤٠- من أجل ضمان انتقال ناجح إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيكون من الحاسم القيام أولا بتحليل تفصيلي لثغرات أساليب العمل والإجراءات والتقارير المالية والوظائف السابق تطويرها والقائمة حاليا بالمحكمة، وبعد ذلك إجراء تحليل معمق لمستلزمات وآثار كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية على حدة، مع أخذ الدروس المستفادة من فريق العمل التابع للجنة الإدارية الرفيعة المستوى ومن المنظمات الدولية الأخرى. وسيقود مثل هذا التحليل فريق المعايير المحاسبية الدولية لدى التحاقه بالمحكمة.